القول ان حجم الانفاق على الجيش ونفقات المعتمد البريطاني كانت تزيد على قيمة المعونات المالية البريطانية المقدمة للحكومة الاردنية (٤) ٠ وكان هذا الى جانب اسباب اخرى ، موضوع سخط المواطنين واحد حوافز نقمتهم ودافعا من دوافع النضال ضد السيطرة البريطانية ٠

ومن نافل القول الاشارة الى ان تزايد الاعتماد على الدعم المالي البريطاني ، كان يترافق مع تزايد الخضوع للاشراف الكولونيالي البريطاني ، ماليا واداريا وعسكريا على الدولة والجيش ، من قبل رجال الكولونيالية البريطانية ومن عملائها وموظفيها المحترفين (٥) ٠

ان الجدول رقم «١» يظهر ارتفاع نسبة مساهمة المساعدة البريطانية المالية الى مجموع موارد الموازنة العامة من ٧ر٢٧٪ للعام ١٩٢٥/٢٤ الى ٣ر٧٥٪ عام ١٩٤٤/٤٣ ٠

اما عام ١٩٤٥/٤٤ ، حين بلغت مجموع الواردات الحكومية ٣٥٥ر١١٧ر٣ جنيها ، فقد كانت المساعدة البريطانية المالية ٣٩٠ر٤٠٣ر٢ جنيه ، اي ثلث ١ر٧٧٪ من الواردات الحكومية وكذلك هو الحال في العام التالي ١٩٤٦/٤٥ ، حيث كانت توازي ٣٢٠ر١١٨ر٢ جنيها منها ٠٤٣ر٢٨٥ر٢ مساعدة مالية بريطانية ، او ما نسبته ٣ر٧٣٪ من واردات الموازنة الاردنية (٦) ٠

ضرورية لخطوط المواصلات الامبراطورية وللقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس الا ، لذلك فان هذه الاعانة التي تضاف اليها اليوم قسم من واردات البلاد تحقيق غايات لا مصلحة لشرقي الاردن فيها ، كما هو الواقع ، لا تخول بريطانيا العظمى حق الاشراف على مالية شرق الاردن ، هذا الاشراف المركزي الضار الواقع اليوم ، ولهذا فاننا نعتبر الوضع المالي الحاضر المبني على سياسة تخفيف الاعانة المالية على عاتق المكلف البريطاني على حساب المكلف الاردني عبارة عن وضع ضار غير مشروع لاتتحمله موارد البلاد ، ومن الواجب ابطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال حكومة شرقي الاردن المالي ، مقررين ان التصرف المالي الحاضر لايجوز صدوره عن حليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلد فقير كشرقي الاردن ٠٠٠ »

راجع : « ماذا ترك الامير للاساطير » (١٩٣٨) صادر عن مكتب الدعاية والنشر للقضية الاردنية » ص ٥٦/٥٥ ، وص ١٣٠/١٢٩ ٠ راجع ايضا الماضي وموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين » مصدر مذكور انفا ، رسالة رئيس المؤتمر الوطني للمعتمد البريطاني في عمان ، ص ٢٩٩/٢٩٧ ٠

(٤) راجع المحافظة ، على ، العلاقات الاردنية البريطانية ، ص ٩٢ ٠

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٣/٥١ ، كذلك الماضي وموسى ، ص ٢٦٦/٢٦٣ ٠

(٦) المحافظة ، المصدر السابق ، ص ٩٤ ٠